سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام 2003

أ.د. ليث عبد الحسن الزبيدي [*] الباحث: معتز اسماعيل الصبيحي [**]

الملخص:

بعد عام 2003، عمل العراق على الانتقال من الدولة الشمولية التي تستند على فكرة الحزب الواحد والحاكم الفرد، وعلى ثقافة الخضوع السياسي للفرد المستبد وحزبه، والذي يعمل على تقسيم المجتمع اثنياً وطائفياً حتى يسهل حكمه والسيطرة عليه، مما ينمي في هذه الاثنيات والقوميات حس الانتماءات الفرعية على حساب الحس الوطني العام، الى شكل آخر لم يعرفه العراق قبل التغيير الا وهو العمل على بناء الدولة المدنية العراقية.

Policies Building Social to Civil State in after the year 2003

Abstract

After year 2003, Iraq work on transition from the completeness state which grounded on the idea of the one party and the indivisual ruler, and on the culture of the political submission to the tyrannical indivisual and his party which work on the division of the society ethnic and cult even easy to his region and control him, there by grow in this the ethnic and nationalities a sense of community on national ownership, into another from did not know Iraq before change namely work on the building the Iraqi civil state.

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[**] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين..

المقدمة:

مثلت عملية التغيير بعد عام 2003، من النظام الشمولي الى مشروع مغاير يحتاج الى مجموعة كبيرة من السياسات العامة منها سياسات المأسسة، وسياسات البناء الاقتصادي، وسياسات البناء الاجتماعي، هذه السياسات العامة تسعى الى هدف سامي ينقل الدولة والمجتمع، الى ظروف وواقع يختلف عن سابقه جذرياً، الا وهو بناء الدولة المدنية العراقية، ومن هذه المجموعة الكبيرة والمكملة لبعضها البعض، هي سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية العراقية، حيث عملت الدولة العراقية بعد التغيير على سن سياسات للبناء الاجتماعي بغية الوصول الى هدف كبير الا وهو الوصول الى الدولة العراقية المدنية الحديثة والمبنية على اساس المواطنة والهوية الوطنية الجامعة وذات الاندماج الوطني العالي، التي تحفظ للمجتمع العراقي وجوده وتحقق له رفاهية يستحقها، حاله حال بقية المجتمعات التي تحصد ثمار التطور وتترجمه الى واقع وظروف تتنعم بها.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من التعددية المجتمعية المتنافرة التي يتسم بها المجتمع العراقي، ومن خصوصيته الثقافية القبلية والطائفية، هذه الخصوصيات لا يمكن ان نبني في ظلها وتحت تأثيرها دولة مدنية في العراق.

اهمية البحث:

ان اهمية البحث تنبع من ندرة البحوث السياسات العامة التي بحثت في سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية العراقية بعد عام 2003، حيث تعاني المكتبات العربية والعراقية من نقص حاد في الدراسات والبحوث الاكاديمية التي تناولت هذه الموضوعة، ومن هنا نتطلع الى ان يكون البحث اضافة علمية لسد النقص في مثل هكذا موضوعات.

فرضية البحث:

نفترض في بحثنا هذا ان سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية العراقية هي سياسات ناجحة الى حد كبير من ناحية رسمها، الا ان هذه السياسات تحد من فاعليتها مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية.

منهجية البحث:

ارتكز البحث اساساً على منهج التحليل النظمي للوصول الى النتائج المتوخاة.

هيكلية البحث:

جرى تقسيم البحث الى اربعة مطالب هي:

المطلب الاول: سياسات بناء الثقافة السياسية المدنية في العراق بعد عام 2003:

المطلب الثاني: سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003:

المطلب الثالث: سياسات الاندماج والمصالحة الوطنية في العراق بعد عام 2003:

المطلب الرابع: سياسات بناء المواطنة في العراق بعد عام 2003:

المطلب الاول: سياسات بناء الثقافة السياسية المدنية في العراق بعد عام 2003:

عرف محمد عابد الجابري الثقافة بانها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والابداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية، تشكل امة او ما في معناها، بهويتها الثقافية في اطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاخذ والعطاء.[1]

وللثقافة خصائص اساسية يمكن ان نلخص منها الآتي:[2]

1- أية ثقافة تنشأ في المجتمع وتؤثر تأثيراً واضحاً في افعال وسلوك اعضائه، مما ينعكس على الاداء السياسي للنظام.

2- تنظم الثقافة وتوجه المطالب الاساسية، مثل السلوك الجنسي، واللعب، والضبط الاجتماعي وبعض الرغبات الاخرى، مثل الدين والفكر في عمومه.

3- يتخذ بعض هذه التوجهات والافعال شكلاً رسمياً، ويتمثل في انماط سلوكية معترف بها وتعد مقبولة ويعد الخروج عليها خروجاً على تقاليد المجتمع.

4- هذه الطرائق تنتقل اولاً شعورياً من شخص الى شخص آخر، او من جماعة الى جماعة اخرى.

5- ان الثقافة تمثل مقاومة تختلف شدتها من مجتمع الى آخر، بالنسبة لتيار التغيير الذي يواجه المجتمع.

ان سياسات بناء الدولة المدنية في العراق تعتمد على ايجاد نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، اي ايجاد مجموعة من المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة معينة وفي مدة محددة من الزمن. فسياسات بناء الثقافة السياسية تعتمد على القيم والمعتقدات التي تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع سواء اكانوا حكاماً ام محكومين. فالثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الاساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات، والذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود الى نظام من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع، الذي يعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية.[3]

وللثقافة السياسية مجموعة من المقومات الاساسية يمكن ان نجملها بما يلي:[4]

1- التوجهات نحو نظام الحكم، أي كيف ينظر الفرد الى مؤسسات نظام الحكم، والرموز، والقواعد، والقيم السياسية، وكيفية التفاعل معها

سلباً ام ايجاباً. كما يتعلق ذلك ايضاً بنظرة الفرد الى اسلوب الحكم في النظام السياسي، وفي سير عمله، وفي القرارات التي يتخذها.

2- التوجهات نحو القوى الاخرى في النظام السياسي، أي نظرته في الاختلاف السياسي في الرأي، وفي الصراع او التنافس، وفي الاحزاب، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

3- التوجهات نحو الفعل السياسي الذي يقوم به الفرد نفسه، وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها، وفي اسهامه بها، وفي الترابط بين وضعه الاجتماعي– الاقتصادي، وبين آرائه ومواقفه السياسية.

وللثقافة السياسية انواع، قسمها غابريل الموند وسيدني فربا، بناءً على درجة تطور المجتمعات، كما وضحها ماكس فيبر في تقسيمه الثلاثي المعروف الثقافات السياسية الى الانواع الثلاثة الآتية:

النوع الاول: الثقافة القديمة:

توجد هذه الثقافة في المجتمعات القديمة ضئيلة التطور، حيث تكون فيها توجهات الفرد نحو المواضيع العامة ضعيفة للغاية، فهو لا يربط نفسه بأية طريقة ايجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، ولا الى القضايا والسياسة الوطنية، اذ يشعر بانه غير مؤثر فيها.[5]

وهذه الثقافة ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول او بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب، الذي تلعب فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية.[6]

النوع الثاني: الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة:

يتصف افراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة، بإدراكهم الحسي بانهم اصبحوا جزء من النظام السياسي، وبانه يمتلك تأثيراً على حياتهم، ورغم انهم ثد

يكونون آراء سلبية كانت او ايجابية حول العملية السياسية، واحساساً او تصوراً حول شرعية او عدم شرعية النظام والسلطة السياسية إلا ان توجهاتهم ازاء المشاركة السياسية تتسم بالسلبية، ونظرتهم لدورهم السياسي تبقى نظرة تابعة تتأثر بأفعال الحكومة ولا تؤثر فيها.[7]

النوع الثالث: الثقافة السياسية المشاركة (الديمقراطية):

يسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات المتقدمة ذات الانظمة السياسية الديمقراطية، إذ يكون لدى افراد هذه المجتمعات اتجاهات ادراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية ازاء النظام السياسي بشكل عام، دلالة على وجود مستوى عالٍ من الوعي بالشؤون السياسية والدور الايجابي الفعّال والمؤثر الذي يمارسونه من خلال الاسهام في الانتخابات، او الاحتجاجات او المظاهرات للتعبير عن قضية سياسية واجتماعية تهمهم، فضلاً عن ممارسة الانشطة السياسية من خلال انتماء الافراد الى الاحزاب السياسية او جماعات الضغط والمصالح.[8]

في عراق ما بعد 2003 حكمت الثقافة السياسية العراقية توجهات ومواقف عدة عبرت عن وجودها القوى على الساحة السياسية، وتنقسم هذه التوجهات ما بين ثقافة سياسية مشاركة، واخرى تقليدية، وثالثة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافة عنصرية او طائفية او عشائرية.[9]

ومن منطلق ان الديمقراطية كبنية وآليات وقواعد لا يمكن لها ان تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية مدنية تقوم على ايجاد ثقافة سياسية جديدة تكون بمثابة العامل المشترك الذي يضم الثقافات الفرعية في المجتمع المدني، وتهدف الى حماية التنوع عبر زرعه لقيم تساعد على تسليم افراد المجتمع للاختلاف والتنوع، وتجعل منه اساس الاغتناء الثقافي والحضاري، وتنظر الى الواقع السياسي بمفهوم جديد وتبشر في نفس الوقت بمبادئ المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا يمكن

لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز ادوات العمل السياسي ان تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون اطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية.

عملت الحكومة العراقية بعد التغيير على تغيير الثقافة السياسية العراقية من ثقافة خضوع الى ثقافة مشاركة من اجل الاسهام في خلق هوية وطنية مشتركة ينضوي تحت لوائها الشعب العراقي بمختلف فئاته وشرائحه واطيافه. وذلك من خلال تأسيس الدعامات التي تشكل الاسس الرئيسة لقبول التعايش وقبول الآخر المختلف، وتلك الميزة ستفضي الى القبول بمفاهيم المواطنة وحقوق المشاركة السياسية في صنع القرار، ومن هذه الدعامات هي الدستور الذي يؤسس الاسس الصحيحة للثقافة السياسية الديمقراطية التي تقوم على اساس المواطنة وحريات وحقوق الانسان، والمشاركة في صنع القرار.

فدستور جمهورية العراق الدائم احتوى في طياته على الاسس الصحيحة للثقافة السياسية الديمقراطية، ثقافة المساهمة او الثقافة المشاركة. ففي المادة الرابعة عشر منه اشارة الى اساس المساواة، حيث نصت المادة على ان "العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي".[10]

ونص الدستور كذلك على ان لكل فرد عراقي الحق في الحياة والامن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة.[11]

وكفل المشرع الدستوري حق وحرية المشاركة السياسية في تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، او الانضمام اليها، كما اقر بعدم جواز اجبار أي مواطن عراقي على الانضمام الى أي حزب او جمعية او جهة سياسية، او اجباره على الاستمرار في عضويتها.[12]

كما ضمن الدستور العراقي الدائم لعام 2005، الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان، والآشوريين، وسائر المكونات الاخرى.[13]

حيث اعطى حرية تعلم اللغات الخاصة بكل مكون من مكونات المجتمع الصغرى، كالتركمانية والسريانية والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، واعطى حرية التعليم باي لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.[14]

وانطلاقاً من التأسيس السليم للدولة المدنية التي تعتمد الاسس الديمقراطية في اسباغ الشرعية على سياساتها وقراراتها، اقر اهم وثيقة وقرار شارك فيه مواطني جمهورية العراق في استفتاء عام، الا وهو دستور جمهورية العراق الدائم، حيث عرضت مسودة الدستور على الاستفتاء في 15/تشرين الاول عام 2005، وجاءت نسبة الموافقة على الدستور من قبل الناخبين العراقيين بنسبة (78,59)، ورفض ما نسبته (21,41).[15] .

فخلق الثقافة المتجانسة قوة مميزة للمجتمعات، حيث تساعد على اعطاء حس مجتمعي تكافلي، وتسهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الافراد، وتمكّن المجتمع من الاعتماد على ولاء افراده، وحشد التأييد الجماهيري عند الضرورة، وهذا يعني ان المجتمع بحاجة الى تبني ونشر ثقافة سياسية مشتركة تتبنى آليات الحوار، باعتبارها ضرورة انسانية ومنهج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم، ومتوازن، هذه الثقافة السياسية تسهم بشكل فعّال في اشاعة روح المواطنة في المجتمع من خلال اعتماد آليات الديمقراطية في كافة مفاصل العمل السياسي. ولا يمكن الوصول لهذه الثقافة السياسية المدنية من غير مشاركة سياسية فاعلة للمواطن في تحديد شكل ومفاصل العملية السياسية في العراق، وذلك باعتماد آلية الانتخاب في تداول السلطة، وهو ما تم في انتخابات ما بعد 2003 في العراق.

والتأثير متبادل بين الثقافة السياسية والديمقراطية، فالديمقراطية هي شرط اساس لازدهار الثقافة المدنية، وان كل مشروع سياسي لابد ان يستند الى مشروع ثقافي، وكذلك تعد الديمقراطية الاساس السليم الذي ترتكز عليه العملية السياسية في صياغة

مشروع نقدي يتمثل في اعادة انتاج العلاقات الضرورية بين الفكر والاخلاق والسياسة، باختصار ان الثقافة التي يحتاجها العراق هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي، محل النزعة الشمولية، ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، محل التسلط واحتكار السلطة والغاء الاخر المختلف، وهذه الثقافة تفتح المشاركة السياسية لجميع المواطنين، وتجعل من السلطة خاضعة لإرادة المواطنين وتداولها سلمياً عن طريق صناديق الانتخاب.

فالثقافة السياسية الديمقراطية تستند الى السلطة العقلانية– القانونية، والتي تستند الى مجموعة من القواعد القانونية المبنية على اساس المنطق، وكل من له سلطان يستمد صلاحياته من القواعد الدستورية والقانونية، ويتم التمييز بين الوظائف وبين الاشخاص الذين يشغلونها، ولذلك فان سلطة الافراد متأتية عن الوظيفة التي يشغلونها، اما خارج نطاق ذلك فانهم ليسوا سوى اشخاص اعتياديين.[16]

وهذه الصلاحيات التي حددها الدستور العراقي في مواده تحدد وظائف كل مسؤول سياسي عراقي، فالمادة (73)، من دستور جمهورية العراق الدائم تحدد الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، ولا يستطيع تجاوزها الى صلاحيات مجلس الوزراء الذي تتحدد صلاحياته في المادة (80)، فهناك ثقافة سياسية عند النخبة بمعرفة التمايز الوظيفي فيما بينها.[17]

المطلب الثاني: سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق بعد عام 2003:

تعرف الهوية بانها حالة ذهنية او ثقافية تتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك الجمعي، وتجمع بين انتماءات متعددة وتمنح افراد المجتمع مشاعر وطنية مشتركة تتصف بالتمايز والشمول والاستمرارية، وتوحدها وحدة من العناصر المادية والاجتماعية والنفسية التي تمنحهم الاستقرار والطمأنينة، بحيث يصبح الوطن، متعدد الانتماءات للفئات والجماعات الاثنية والدينية والسياسية، لكنه موحد الولاء للوطن.[18]

وهناك اربعة عوامل اساسية في بناء الهوية الوطنية يمكن ان نجملها بالآتي:[19]

1- عوامل اولية: مثل اللغة والدين والادب والاساطير، ومثال ذلك اللغة والعرق التي كانت عوامل اساسية في صنع الهوية الوطنية الالمانية.

2- عوامل تكوينية: مثل بناء الدولة والجيش والاتفاق على دستور دائم. ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية، التي بنيت هويتها على اساس دستور كتبه الاباء المؤسسون، وكانت تلك الوثيقة وما تزال العنصر الاساس في تعريف الهوية الوطنية الامريكية.

3- عوامل تلقينيه: مثل التعليم، وليسل ادل على ذلك مثل تأثير مناهج التعليم في اليابان التي ارّقت مضاجع الجيران منذ عقود لجرعاتها العالية في حب الوطن والتضحية من اجله. كما ان جميع دول العالم تقريباً تستعمل المناهج التعليمية في تربية اجيال ضمن توجهات محددة في هوياتها الوطنية.

4- عوامل خارجية: مثل تهديدات الاعداء، وتعد اسرائيل خير مثال على دولة/امة بنت هويتها الوطنية على اساس الخوف من التهديد الخارجي.

الدولة العراقية الحديثة التي اسست في العام 1921، واجهت اشكالية معقدة تمثلت بوجود ازمة هوية وطنية واضحة، وافتقاد هذه الدولة الفتية الناشئة لمفهوم المواطنة وكيفية بلورته في مجتمع متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهذه اشكالية واجهة كافة الحكومات المتعاقبة، فإشكالية الهوية المشتركة في العراق نابعة عن تضافر متغيرات مجتمعية وتاريخية وسياسية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بالأزمات السياسية والدولية التي دخل بها العراق لمدة تجاوزت الثلاثين عاماً، والتي اثرت بشكل كبير وسلبي على نفسية المواطن العراقي.[20]

فغياب الممارسات الديمقراطية في العراق ادى الى بروز السلوك الطائفي فيه بعد ان هيمنة على الساحة السياسية في العراق الانظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي اتجهت الى تبني السلوك الطائفي نتيجة لضعف القاعدة الاجتماعية لها بسبب الاعتماد على اقلية لا تمثل الا جزء من المجتمع (تجمع عشائري او طائفي او ديني او مناطقي او سياسي او كلها معاً)، ويصبح النظام الدكتاتوري الفردي في هذه الحالة فخوراً من الداخل بانقسام اهلي عصبي تفتقد معه علاقة المواطنة، وهي علاقة تحتية

وركيزة مهمة في تشكيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وبغياب التجانس والوحدة يتأسس الكيان على تعايش حذر، واحياناً مغشوش بين جماعات مختلفة ومتباينة تعجز عن توليد ولاء اعلى يتجاوز حدود عصبيتها من جنس الولاء للنظام.[21]

فالنكوص المجتمعي العراقي نحو اعتماد هويات متعددة، يظل مصدراً محتملاً لحدوث الصراعات بين افراد المجتمع، ومن دون الذهاب الى المشترك الاعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع او ذوبانها، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، اي انها لابد وان تعمل على تحقيق الولاء للجميع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، من خلال اجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في اضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني.[22]

فالإجراءات الرئيسة لسياسات بناء الهوية الوطنية تتمثل في ادعاء الناس بهوية وطنية محددة وعزوا انفسهم اليها، ويأتي نتيجة ذلك قبول او عدم قبول الادعاء بناءً على تقييم الهوية وعناصرها وشروطها ومقاييسها، وما يقابل ذلك من قبول الآخرين او رفضهم وتقييمهم.[23]

وتحقق سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق جملة من الاهداف المهمة يمكن اجمالها بالآتي:[24]

1- بلورة اطار موحد من الادراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم اطياف المجتمع السياسي.
2- التأكيد على المشتركات الجغرافية والمصيرية والتاريخية بين مكونات النسيج الاجتماعي.
3- تذويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.

4- التوافق على ان الهوية الوطنية الجامعة هي الاطار الذي تلتزم به كل الاطراف اي سواء كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف او ذاك.

واذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسة واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين، تجمع تحت ظلالها جميع الاثنيات والاديان والطوائف والاقليات، فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معاً. وهذا ما حدث في العراق، فبالرغم من تغير الانظمة السياسية التي جاءت الى السلطة، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي رغم ما انتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. وهو ما منصوص عليه في مواد دستور العراق الدائم لعام 2005، ومن هذه المواد (المادة 125)، على الهوية الذاتية للأقليات والاثنيات في العراق بعد التغيير واعطائها حقوقها واحترام خصوصياتها الدينية والقومية.

ولقد عملت الحكومات المتعاقبة بعد التغيير على تأسيس هوية وطنية للعراقيين تميزهم عن جيرانهم، سواء أكانوا عرباً ام من غير العرب، مسلمين او من غيرهم. وان تتضمن كل ما يشكل اساساً راسخاً لوحدتهم من مقومات ايجابية يمكن اجمالها بالآتي:

المقوم الاول: هو مقوم النظام السياسي الموحد ضمن دولة واحدة وعلى ارض واحدة. حيث نصت المادة (1) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، بأن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وذا الدستور ضامن لوحدة العراق.[25]

المقوم الثاني: هو الاقرار بالتنوع العرقي للشعب العراقي. حيث نصت المادة (3) من دستور العراق الدائم على ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وجزء من العالم الاسلامي.[26]

المقوم الثالث: هو الاقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية الوطنية العراقية، حين لا يكون هناك مجال لأية نزعة استعلائية من اية جهة كانت ازاء المجموعات الاخرى. حيث نصت المادة (2/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، على ان يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزديين، والصابئة المندائيين.[27]

المقوم الرابع: هو الاقرار بالتنوع الثقافي واللغوي، بما يخلق قاعدة اساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الاخرين الثقافية الخاصة. حيث اقر الدستور العراقي الدائم لعام 2005، اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية، والسريانية، والارمينية، في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية، او بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.[28]

المقوم الخامس: الاقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الافكار والآراء ان تزدهر، بحرية ودونما وصاية من احد. والشرط الوحيد لهذا المقوم الأخير هو أن لا ينطوي التنوع السياسي على أي تحريض، صراحة او ضمناً، للاحتراب الداخلي او ينسف احد اسس الهوية الوطنية العراقية. حيث نصت المادة (7/اولاً)، على ان يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية والارهاب او التكفير او التطهير الطائفي، او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، تحت اي مسمى كان، ولا يجوز ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق.[29]

كما وتكفل الدولة العراقية بما لا يخل بالنظام العام والآداب:[30]

1- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
2- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.
3- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.

كما نصت المادة (37/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، ايضاً على ان تكفل الدولة العراقية حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني.[31]

فالعراقيين بحاجة ماسة لترسيخ (الهوية) وجعلها وعياً جمعياً، يعتز بالتراب والثقافة والتاريخ ازاء التحديات المعاصرة والمستقبلية، وهي من اصعب العمليات التاريخية بفعل تعدد انتماءات العراقيين وكثافة اهوائهم وتباين هواجسهم وتعددية نزعاتهم التي لا تعرف اين تذهب خيوطها المتشابكة من فئوية وجهوية ومحلية وعشائرية وقبلية وحزبية وغيرها، من الولاءات التي تشتت الهوية، وهنا يصبح التمازج مع العروبة شكلاً ومضموناً مهمة صعبة، حيث استخدمت كل دولة عربية مصطلحاً خاصاً بها لترسيخ تمازجها، إلا ان الواقع العراقي يفرض ان تكون الثقافة العراقية متنوع في تكوينها والوانها المتعددة كأساس حقيقي شامل، ولكن مع وجود ثقافة عراقية موحدة تسيطر الثقافة العربية عليها وتشاركها ثقافات لأقليات متنوعة (السريانية/الآرامية، والاشورية والكلدانية والكردية والتركمانية والصابئية واليزيدية والارمينية...الخ)، وهذا التنوع في الخصائص والاصول والاشكال والموروثات والتقاليد والتواريخ السكانية، تجمعها بيئتنا العراقية، فالهوية تعكس هذا التنوع وتترجمه الى العالم، تعبيراً عن واقع لا يمكن نكرانه، لقد مورس قهر واقصاء للثقافات الاخرى، مما ولد ردود فعل قاسية لدى الملل والاقليات الاجتماعية في مناطق عراقية خطيرة، بل وخلق كراهية واشعل معضلات اهلية في العراق فهناك امنيات ان تتعزز الهوية الوطنية لكل العراقيين مهما بدا من اختلافاتهم الثقافية، فلن تجمعهم إلا الهوية الوطنية من تحديات تواجههم داخل مجتمعهم.[32]

فما يميز المجتمع العراقي، هو صفة تعددية مكوناته المنتظمة في دولة واحدة، ولكن مع وجود مشكلة مهمة، الا وهي افتقاد هذه المكونات لمبدأ التوافق، الذي هو الاساس الذي يقوم عليه الاجماع والمتعلق في موضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة. فمنذ قيام النظام السياسي وهو عاجز عن ادارة الاختلاف والتحكم في امر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة، فتأجيج المنحى الطائفي من جهة والعشائرية

من جهة اخرى، فضلاً عن الصراعات السياسية الناجمة عنها، تقف عائقاً امام مجتمع سياسي اوسع من التماثل الاجتماعي. بعبارة ثانية، ادت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق، دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السلمية للاختلاف، فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع الى اداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة، توافق قابل للانفجار في اي لحظة، اذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع.[33]

فمن اهم وظائف الهوية الوطنية، هي ان تحمي الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي من اية محاولة لتدميرها، وحتى لا يتناقض هذا المقوم مع حرية الرأي، اذ قد يقف ضد اي اجتهاد او تغيير مما قد يكون ضرورياً، ونظراً لان الحرية تعني المسؤولية، فان بالإمكان ان يكون شرط التعبير عن اية آراء متناقضة، هو ان يكون بصيغة دعوة سلمية ومن خلال المؤسسات الدستورية، وان يوكل البت في اية تهمة من هذا القبيل الى القضاء النزيه والمستقل. واخيراً يمكننا القول ان خيار بناء الهوية الوطنية العراقية، هو الاكثر تعبيراً عن تاريخ العراق المعاصر، وهو الاكثر التزاماً بحقائق الواقع الاجتماعي والسياسي الراهنة في العراق، كما ان من المأمول ان يكون هذا الخيار هو الاكثر ضماناً لمستقبل العراق الموحد المزدهر، الذي يسوده السلم الاهلي، ويعيش فيه مواطنون عراقيون احرار واسوياء ومتساوون في الحقوق والواجبات. كما انه خيار هوية ذات مضمون سياسي وطني يغلق الباب امام الدكتاتوريات الى الابد. ويحظى فيه من تعرض للظلم بالإنصاف والعدل، دون ان تسمح مثل هذه الهوية لخلق مظالم جديدة لأية جهة اخرى. [34]

الهوية الوطنية لا شك تواجه العديد من الاشكاليات المتشابكة نتيجة للظروف السياسية بالدرجة الاولى، فضلاً عن ضعف مستوى الاندماج الاجتماعي، الذي يظهر احياناً، إلا انه لابد من حل الاشكاليات كافة، التي تواجه الهوية الوطنية واصبحت ضرورة وطنية ملحة، وشرطاً اساسياً لبناء الدولة المدنية، وعاملاً مهماً لمساعدة الدولة

على مواجهة الانفتاح الاعلامي المتزايد وعولمة العالم بشكل يتجاوز حدود الدولة، على ان ذلك لا يمنع من قيام الدولة بمجموعة من السياسات ومنها:[35]

1- العمل على بناء هوية وطنية عراقية تقوم على التراث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي انتجته كافة الفئات الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العراقي، والذي تراكم عبر السنوات الطويلة، ودمجه على اساس التجربة الايجابية المشتركة للفئات كافة.

2- سياسات حكومية تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات والابتعاد عن الفئوية والمناطقية الجغرافية.

3- دمج مفاهيم الهوية الوطنية الجديدة في مناهج التربية الوطنية والمدنية على مستوى التعليم الاساسي والثانوي والجامعي.

4- وضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لفئات المجتمع العراقي كافة.

5- ابراز التنوع في التراث واعتباره مصدر إثراء لدعم مسيرة بناء الدولة المدنية العراقية.

المطلب الثالث: سياسات الاندماج والمصالحة الوطنية في العراق بعد عام 2003:

يعرف الاندماج بانه انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً، بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة.[36] وبذلك يسهل الوصول الى نوع من الاجماع حول القضايا الاساسية المتعلقة بمصير البلاد وعلاقتها بالعالم الخارجي. وان الانقسامات الطبقية والطائفية والاثنية والقبلية الحادة تعتبر خللاً يؤثر في التجانس الاجتماعي ومن ثم في الاندماج الوطني، فتحقيق الاندماج الوطني يعتبر عامل رئيس في نجاح سياسات المصالحة الوطنية، فلا يمكن تحقيق المصالحة في ظل الانقسام المجتمعي. فالمجتمع المنقسم على نفسه لا يمكن إلا ان تسوده اقلية متسلطة او

حكم دكتاتوري استبدادي، والتباينات الاجتماعية مهما كانت موضع انتقاد، لا يمنع الطبقات من ان تكون متسامحة ومتعايشة او بالأحرى متصالحة.

و تسعى سياسات الاندماج او التكامل الوطني في العراق الى ربط الجماعات القومية والسلالية والدينية واللغوية المختلفة في المجتمع، وايجاد الانسجام بينها واقامة سلطة مركزية قوية قادرة على بسط نفوذها وتطبيق القوانين في انحاء الدولة جميعاً، وايجاد رابطة بين النخب والجماهير، فضلاً عن ايجاد نوع من الاتفاق حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام، وتشكل ازمة عدم الاندماج والتكامل الوطني خطراً على العملية السياسية، لما تؤدي اليه من اهتمام الجماعات المختلفة بتحقيق مصالحها الخاصة الاقليمية من دون اهمية للمصالح القومية والافتقار الى النظرة القومية الواسعة.[37]

وللاندماج الاجتماعي والوطني اشكال يمكن ان نجملها بما يلي:[38]

اولاً: الاندماج الافقي: ويعني صهر العناصر الاجتماعية والدينية والاثنية والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن الدولة– الامة.

ثانياً: الاندماج العمودي: بمعنى اقامة روابط وثيقة بين الحكام والمحكومين في اطار عملية المشاركة في النظام السياسي.

واذا كان الاندماج الوطني هو الهدف الاسمى لسياسات الاندماج والمصالحة، فان له وسائل يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، هنا يطرح موريس ديفرجيه، اربع وسائل اساسية يجب على الدولة بصورة عامة والسلطة السياسية خاصة اتباعها لتحقيق هدف سياسات الاندماج والمصالحة الوطنية، وهذه الوسائل هي:[39]

1- وضع القواعد والاصول والاجراءات، وعدها بمثابة قانون بمجموعها، وذلك بهدف الحد من الصراعات وابعاد العنف، واقامة التسويات، وفرض العقوبات على كل من يخرق هذه القوانين ولا يلتزم بها.

2- تطوير التنظيم الجماعي من خلال تنظيم الخدمات في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من قبل السلطة السياسية، وذلك بالاستناد

الى وسائل تقنية تجعل السلطة هي المنظم العام للجماعة تنسق نشاط جميع القطاعات في اطار تخطيط شامل.

3- التربية والدعاية، لا بد للسلطة السياسية التركيز على الجوانب السايكولوجية لأعضاء المجتمع، وفي وسع التربية ان تزيد من التكامل الوطني بأشكال شتى، وذلك يجعل اعضاء المجتمع واعون لضرورة تقليل الصراعات التي تفرق بينهم، ومدركين لأهمية التضامن المادي، الذي يجمعهم، اضافة الى تنمية المشاعر الوطنية في نفوسهم، والتربية هي وسيلة لدمج الاجيال الجديدة في المجتمع ودمجها فيه، وذلك اما من خلال التعليم المباشر او من خلال وسائل الاعلام والدعاية لتعليم الكبار.

4- القسر الاجتماعي، احتكار الدولة لاستعمال العنف للمصلحة العليا للمجتمع والحفاظ عليه من الهزات التي تؤثر في وحدته، من خلال انتزاعها للأسلحة الحربية من الافراد والفئات المختلفة واحتكارها بيدها، وتعتبر هذه السياسة وسيلة لتحقيق التكامل والاندماج الوطني، لان ذلك يمنع المواطنين من استعمال العنف بأنفسهم في نزاعاتهم السياسية، ويساعد التهديد باستعمال العنف من قبل الحكومة على انهاء الصراعات وتسويتها.

اما المصالحة الوطنية فتعرف بانها توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر بين الاطراف المختلفة، وردم الفجوات بين الاطراف المتخاصمة او المتحاربة، بالإضافة الى ذلك فان المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو الغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي واخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائياً من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة القضايا المختلف حولها، والنظر بتفاؤل الى المستقبل، وذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبناة غير المزيفة او الكاذبة للديمقراطية.[40]

وهي تعني ايضاً التعادل والمساواة وعدم تقدم طرف على طرف آخر دينياً وسياسياً وفكرياً وبأي مسمى آخر، وهي شرط الحياة الجديدة، لكنها لا تكون مغلفة بالخديعة،

لان الخديعة تؤدي الى عدم الثقة وانحلالها، ولا تقوم بهذا الفعل الا بعض القوى الضعيفة والضيقة الحجم والوجود، والتي تعمل على اختراق الصفوف والاندساس في الوسط بحجج وذرائع واقنعة متنوعة ومختلفة. فالمصالحة مفادها ان يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات.[41]

فالمصالحة الوطنية في بعدها النهائي والمكتمل تعني في احد جوانبها الاساسية، وضع مبادئ وآليات تمنع من تطبيق او تعريق او اثننت المجتمع، اي اتمام تحول كل طائفة او عرق او اثنية الى هوية مطلقة او عليا على حساب الهوية الوطنية (هوية الدولة او البلد)، التي ينتمي اليها المجتمع مهما كان من تنوع او تعدد للجماعات. وانها في بعدها المستقبلي والدائم تعني تغليب الولاء الوطني على اي ولاء آخر دون ان يعني ذلك ان يمجد المرء ولاءه الديني او القومي او المناطقي، وان الولاء الوطني يتعزز كلما كانت الحكومة او الدولة قائمة على اسس كاملة من المساواة والعدالة بين جميع مواطنيها من دون تمييز او تعريق لأي سبب كان، اي ان المصالحة الوطنية والولاء الوطني يصبحان خياراً نهائياً عندما يشعر ابناء الوطن الواحد انهم جميعاً متساوون ومن الدرجة الاولى، وان لا تمييز بينهم بسبب انتماءاتهم الدينية او القومية او الثقافية.[42]

المصالحة الوطنية تكون عندما لا تكون كل جماعة فرعية فاعلاً سياسياً قائماً بذاته، ومستقلاً عن غيره، ترفض الشراكة مع الجماعة، منحدرين من جماعات فرعية اخرى، داخل الوطن الواحد او الجماعة الوطنية الواحدة، وتحبذ التشرنق داخل نفسها، مانعة او محذرة اعضائها من الخروج عنها او عليها.[43]

ان سياسات الاندماج والمصالحة الوطنية في العراق، شاملة وكلية تهدف الى نقل المجتمع العراقي من حالة التنافر والتشتت الى حالة الوحدة والتجانس.

فتحقيق الاندماج الوطني يمثل عاملاً مساعداً في تحقيق الاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية وفي التخلص من التخلف الاقتصادي بقدر ما يسهم الاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق الاندماج الوطني.[44]

والمصالحة الوطنية العراقية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل دولة مدنية ديمقراطية تعددية دستورية تصون كرامة المواطن وقناعاته في ممارسة معتقداته وافكاره بالشكل الذي يؤمن بها في اطار الدستور الذي اقره الشعب. وهو ما اقر في دستور العراق الدائم لعام 2005، حيث احترام حقوق المواطنين كافة، فاذا كان للمواطن العراقي هذه المساواة في الحقوق التي يضمنها الدستور، فذلك يعني انعدام التمييز بين المواطنين بسبب قوميتهم، كبيرة كانت او صغيرة، او جنسهم رجالاً كانوا او نساء، او مركزهم الاجتماعي اغنياء او فقراء، او دورهم السياسي رؤساء كانوا او مرؤوسين، او فكرهم يساريين كانوا او يمينيين، او عقيدتهم مسلمين كانوا او مسيحيين او يهوداً او صابئة، فالعلاقة بين الدولة المدنية والمواطنة اساس بناء المؤسسات المدنية الديمقراطية.[45]

وتعد مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، من سياسات المصالحة الوطنية الهادفة لتحقيق الاندماج الاجتماعي بين افراد المجتمع العراقي، حيث قدم رئيس الوزراء نوري المالكي خطة للمصالحة الوطنية امام البرلمان في يوم الاحد المصادف 25/6/2006، على امل وقف العنف، وتشمل هذه السياسة اربع وعشرون نقطة منها: العفو العام عن بعض المسحلين الذين لم تتلوث ايديهم بقتل العراقيين ودمجهم بالعملية السياسية، وإطلاق سراح السجناء الذين لم يتورطوا في جرائم خطيرة، ونزع سلاح الميليشيات ومنح تعويضات مالية لضحايا الارهاب، ومن تضرر من القوات الامريكية والعراقية وضحايا العهد السابق، واعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث، ومنع انتهاك حقوق الانسان، والعمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة، التي ستتولى ادارة امن العراق بعد خروج قوات الاحتلال.[46]

المطلب الرابع: سياسات بناء المواطنة في العراق بعد عام 2003:

الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الانسان ومحله، والمواطنة هي الشعور الجمعي الذي يربط بين ابناء الجماعة، ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل اقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما.

والمواطنة مشاعر عاطفية ووجدانية تتكون عند الفرد تجاه الوطن او الارض التي يحبها.[47]

والمواطنة من الناحية القانونية تعرف بانها طريقة للتعبير عن المسؤوليات والالتزامات من قبل الذين ينتمون الى جماعة قومية معينة، ويكون مبدأ الجنسية الإطار القانوني لتأطير المواطنة. ويترتب على هذا المبدأ– اي الجنسية، وجود حقوق وواجبات للمواطنة، منها دفع الضرائب واداء الخدمة العسكرية اضافة الى تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية في دولته. اما من الناحية الاجتماعية للمواطنة فهي رابطة اجتماعية وقانونية بين الافراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي تتضمن مسؤوليات وواجبات.[48]

ان مفهوم المواطنة الحديث ينطوي على علاقة الفرد بالدولة، بحسب وضعه الحقوقي، فقد يكون مواطناً اي عضو كامل الحقوق في دوله او قد يكون عضواً تابعاً، وتتجه الدول في العصر الحديث الى اعطاء الجنسية الى جميع السكان تقريباً، فالمواطن مدين بالولاء للدولة، والقيام بالواجبات التي تفرضها الدولة على اعضائها، وهو عندما يسافر او يقيم في الخارج يمكن له ان يطالب بحماية دولة اخرى اذا تعرض للاضطهاد او التعسف، وضمن دولة تتمتع او لا تتمتع بحماية اكبر من التنظيم القانوني مما يمنح للمقيمين الآخرين، وللمواطن وحده حق التوظيف والانتخاب، وقوانين الدول عادة تفضل مواطنيها في الوظائف العامة والمهن والتمتع بالامتيازات الاقتصادية وغيرها على ما سواهم من الافراد، ويمكن اكتساب حق المواطنة اما بالولادة او بالتجنيس.[49]

دور الدولة او النظام السياسي يتجسد في ضرورة تأكيد المواطنة في دستور الدولة المدنية، لحماية هذه المواطنة ومتطلباتها وتفعيلها في الممارسة العملية وليس مجرد قاعدة قانونية، فديمومة المواطنة والشعور بالانتماء الوطني تجاه الدولة الوطنية تتعمق في ديمومة الدولة المدنية، ليس فقط في الحرية السياسية وانما في الديمقراطية في المحك العملي، لأن المواطنة لا تتحقق في الدولة الدكتاتورية او الدولة الاستبدادية التي قاعدتها القمع والارهاب بدلاً من المواطنة، حتى وان وجدت الحرية السياسية،

طالما ان تلك الحرية تنسف المواطنة، وتلغي دور المواطن في بناء المؤسسات الديمقراطية المدنية.[50]

ويتجسد مجال عمل سياسات بناء المواطنة في العراق بعد التغيير في ثلاثة حقول رئيسة يمكن ان التعرف عليها بالآتي:[51]

1- تعزيز صلة الانتماء بين المواطن والدولة، سواء اكانت نتيجة الحصول على الجنسية بالولادة من ابويين وطنيين او بالاكتساب بسبب الهجرة والتوطن وتحويل هذه الصلة من رابطة ذات طابع شكلي الى صلة حية وفاعلة بين المواطن والدولة وتعزيز حالة اندماج المواطن في المجتمع السياسي للدولة، عبر زرع قيم الحرص والمسؤولية والالتزام حيال المجتمع والدولة كجزء من متطلبات احياء الصلة بما يؤدي لبؤرة انتماء حقيقي قائم على صلة حية بين الفرد والمجتمع والدولة، وتبدأ هذه العملية من الاسرة التي هي نواة المجتمع عبر توافر الوالدين على وعي وطني سليم مروراً بالمدرسة والنادي والمؤسسات الاخرى، التي ترعى عملية تنشئة الافراد ويتحقق الانتماء الصميمي عندما ينشأ لدى عموم افراد المجتمع نمط موحد من الوعي الجمعي للذات الوطنية التي تشكل حجر الاساس للإحساس الفردي للانتماء للذات العليا وهي الوطن. ونص الدستور العراقي الدائم لعام 2005، على ان الفرد يعد مواطناً عراقياً ان كانت ولادته من اب او ام عراقية. وتعتبر الجنسية العراقية حقاً لكل عراقي، وهي اساس مواطنته.[52]

2- الحقل الثاني يتمثل في تكريس الوعي السياسي لدى الافراد بحقوقهم وواجباتهم السياسية داخل المجتمع، نتيجة لتمتعهم بصفة المواطنة التي ترتب حقوقاً للفرد على وطنه، بالإضافة للواجبات الملقاة على عاتقه، وعليه فالمواطنة لجانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية تقوم على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من عمق العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الاخيرة عمقاً طبيعياً له، يوفر له ما لا يمكنه الحصول عليه في بلد

آخر، اما الواجبات فتمثل العامود الفقري لدور الفرد العضوي داخل المجتمع من خلال لعب ادوار معينة، وادائه لوظائف محددة تتلاءم وطبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي، ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة في دعم حركة البناء والتجديد والارتقاء. ونصت المادة (37) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، على حقوق المواطن العراقي ومن هذه الحقوق ما جاء في نفس المادة (اولاً/أ)، على ان حرية الانسان وكرامته مصونة. واكدت نفس المادة (ثانياً)، على كفالة الدولة العراقية حماية الفرد العراقي من الاكراه الفكري والسياسي والديني، وهو واجب الدولة العراقية اتجاه المواطن في حماية حقوقه.[53]

3- اما الحقل الاخير لعمل سياسات بناء المواطنة فتتمثل في بلورة الوعي السياسي للأفراد لتأهيلهم سياسياً، لأداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية عبر الفعاليات السياسية المختلفة من انتخابات واستفتاءات، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات للدفاع عن حقوقه وحقوق الافراد، بمعنى آخر انها تعلم المواطن الامتثال والمقاومة، فبالأولى يضمن النظام، وبالثانية يضمن الحرية. ونصت مواد دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 على ان للمواطنين العراقيين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.[54]

ونصت المادة (39)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، على حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، او الانضمام اليها.[55]

فسياسات المواطنة الى جانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية، تقوم على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من عمق العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الاخيرة عمقاً طبيعيا يهيئ له ما لا يمكنه الحصول عليه في اي بلد آخر، اما الواجبات فتمثل العمود الفقري لدور الفرد العضوي داخل المجتمع عن طريق تأدية ادوار معينة، واداءه لوظائف

محددة تتلاءم مع طبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي، ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة.[56]

ان الغاية من سياسات بناء المواطنة هي المساهمة في تكوين الفرد الصالح، من خلال تحقيق المفهوم الشامل للمواطنة (حب الوطن والمواطنين ومصالحهم وتجنب ما يضرهم).

ولسياسات بناء المواطنة مجموعة من الاهداف المحورية والتي تصب في اطار بناء الوعي الوطني للفرد، يمكن ان نلتمسها بالآتي:[57]

1- بلورة التصور الجمعي الموحد للذات الوطنية.
2- تحقيق الانتماء الصميمي والحي بين الفرد والمجتمع والدولة.
3- تعريف الفرد بحقوقه وامتيازاته.
4- تأهيل الفرد للمشاركة السياسية.

وبتحقيق الاهداف المذكورة تكون سياسات بناء المواطنة في العراق قد حققت الوحدة الوطنية وكرستها من خلال صهر وتذويب افراد المجتمع المختلف في وحدة اجتماعية، وتنظيمها من ثم في نظام سياسي محدد، واحتوائها في بنى ومؤسسات الدولة او المجتمع المدني، الامر الذي يؤدي لتوحيد المجتمع بانتماءاته المختلفة، وصهرها في ظل امة واحدة تمثل المرجع الشامل لكل انتماء محلي او تعدد اجتماعي.

الخاتمة:

من خلال ما بحثنا توصلنا الى ان الحالة العراقية حالة استثناء عن كل المجتمعات المتنوعة، ذلك ان الكثير من المجتمعات المتنوعة ذات اندماج وتجانس وطني عالي، كما في حالة الهند والولايات المتحدة الامريكية، إلا ان الحالة العراقية تحتوي الكثير من الازمات ومنها ازمة الاندماج الوطني، وازمة الهوية الوطنية بسبب تنوع الهويات الفرعية، وتغولها الى حد السيادة على الهوية الشاملة للدولة العراقية، هذا الواقع استدعى من صانعي القرارات السياسية ومشرعي القوانين الى صنع سياسات عامة واتخاذ قرارات سياسية تصب في هدف وغاية عليا للدولة العراقية، الا وهي بناء الدولة

المدنية العراقية، ذات النهج الديمقراطي، ومن غير هذه السياسات لا يمكننا الحديث عن دولة مدنية، وسياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق هي سياسات ناجحة الى حد الصنع، اما بعده– في التطبيق والتقييم– تواجهها معوقات خارجية وداخلية تحد من فاعليتها، لذلك نوصي صانعي القرارات السياسية الى الحد من تأثير البيئة الخارجية على المجتمع العراقي والعمل على زيادة فاعلية السياسات العامة في تحقيق اهدافها المتوخاة عبر تحييد كل المؤثرات المخلة في التطبيق العملي لهذه السياسات، ومواجهة المعوقات الداخلية عبر المواجهة السياسية والامنية والاقتصادية واستخدام الاعلام، للتوعية الاجتماعية. فلابد من صانعي السياسات العامة متابعتها بالتقييم والتقويم.

[1] – محمد عابد الجابري وآخرون، العرب والعولمة، في العولمة والهوية الثقافية، تقيم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، نيسان 2003، ص ص 297–298.

[2] – محمد احمد بيومي، الانثروبولوجيا الثقافية، الدار الجامعية، بيروت، 1983، ص ص 9–10.

[3] – عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، تقديم فالح عبدالجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011، ص ص 237–238.

[4] – صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1986، ص 246.

[5] – صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص 254.

[6] – عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 240.

[7] – ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2008، ص 137.

[8] – عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ص 241–242.

[9] – ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص 145.

[10] – المادة (14)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[11] – المادة (15)، من نفس الدستور.

[12] – المادة (39)، من نفس الدستور.

[13] – المادة (125)، من نفس الدستور.

[14] – المادة (4)، من نفس الدستور.

[15] – الموقع الالكتروني للمفوضية العليا للانتخابات العراقية: (www.ihec.ip).

[16] – صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ص 97–98.

[17] – المواد (73–80)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[18] – مازن مرسول محمد، سيسيولوجيا الازمة: المجتمع العراقي نموذجاً ...دراسة نظرية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، بلا تاريخ، ص 36.

[19] – علي طاهر الحمود، مقاربات نظرية في سوسيولوجيا الهوية: انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد 2003، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص 218–219.

[20] – نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 685.

[21] – شيماء حسين عبيد، دور التنشئة الاجتماعية –السياسية في التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص 121.

[22] – مجموعة مؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2011، ص 66.

[23] – غسان منير حمزة سنو وعلي احمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص 68–69.

[24] – مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد التاسع، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 138.

[25] – المادة (1)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[26] – المادة (3)، من نفس الدستور.

[27] – المادة (2)، (ثانياً)، من نفس الدستور.

[28] – المادة (4)، (اولاً)، من نفس الدستور.

[29] – المادة (7)، (اولاً)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[30] – المادة (38)، من نفس الدستور.

[31] – المادة (37)، (ثانياً)، من نفس الدستور.

[32] – هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والخمسون، جامعة بغداد، ص 15.

[33] – ظاهر محسن هادي ونعيم حسين كزار، الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بابل، العدد (1)، المجلد (24)، كلية العلوم الانسانية، جامعة بابل، 2016، ص 551.

[34] – هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[35] – ظاهر محسن هادي ونعيم حسين كزار، مصدر سبق ذكره، ص 552.

[36] – ثناء فؤاد عبدالله، مستقبل الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 155.

[37] – اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي العراقي بعد عام 2003: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي الواقع، الاصلاح، والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية– جمجمال– في جامعة السليمانية، السليمانية، نيسان 2013، ص 292.

[38] – ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 190.

[39] – موريس ديفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي، دار دمشق، دمشق، بلا تاريخ، ص ص 233–247.

[40] – في مفهوم المصالحة الوطنية، ص 1، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية:

.http://www.achr.nu/art70htm

[41] – ياسين الحاج صالح، لكن في اية شروط تغدوا الطائفية فاعلاً سياسياً، صحيفة الحياة، بيروت، 3/6/ 2006، ص 19.

[42] – ياسين الحاج صالح، نفس المصدر، ص 19.

[43] – عبدالسلام ابراهيم بغدادي، السلم الوطني (المدني)، دراسة اجتماعية سياسية: في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد (30)، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 17.

[44] – رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ط 2، بغداد، 1989، ص 371.

[45] – اسراء علاء الدين نوري وحازم صباح احمد، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4–5 نيسان/2011، ص 282.

[46] – نفس المصدر السابق، ص ص 287–288.

[47] – علي جميل خلف، فقه المواطنة والتعايش السلمي في الفقه الاسلامي "التعامل مع غير المسلمين انموذجاً"، في التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4–5 نيسان 2011، ص ص 372–373.

[48] – مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، 2011، ص 133.

[49] – نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة: دورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 690–691.

[50] – اسراء علاء الدين وحازم صباح احميد، مصدر سبق ذكره، ص 283.

[51] – مهند علي الحسني، مصدر سبق ذكره، ص ص 133–134.

[52] – المادة (18)، (اولاً– وثانياً)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[53] – المادة (37)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[54] – المادة (20)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

[55] – المادة (39)، (اولاً)، من نفس الدستور.

[56] – محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[57] – مهند علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 134.